الحلايقة ينتقد بجرأة عدم وجود حكومة.. جبهة الروابدة «تصدعت».. والمصري «حل وسط» لإحتواء خلاف بين ممثلي قيادات الجنوب:

الأردن: مكانة الحرس القديم تضعف.. والباشوات ينهضون.. وتوقع «مفاجأة رمضانية».. والمجالي يرشحه المقربون

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

لأسباب لا تبدو مفهومة او منطقية يعتقد كثيرون في عمان بان وزارة الرئيس معروف البخيت تعدأيامها الأخيرة وأن ساعة الصفر ستبدأ بمجرد عودة الملك عبد الله الثاني من مقررة ومهمة لواشنطن بدأت نهاية الأسبوع الماضي وتنتهي مطلع شهر رمضان المبارك.

وعلى هامش هذا الإستشعار المهووس برحيل وشيك للحكومة يعرض سياسيون وباشوات ورجال دولة وحكم «عضلاتهم» وإمكاناتهم كلما تسنت لهم الفرصة.

وخلال فترات الإستراحة في الإجتماع الأخير لمسار برنامج كلنا الأردن كان المشهد مفتوحا على كل الأسئلة وكان كبار طبقة «النخبة» يتحركون في فضاء خلق الإستعراضات او هكذا بدا للصحافيين الذي تم إجلاسهم في أقرب مسافة ممكنة لطاولات الباشوات وسكان الطبقة العليا من السياسيين فيما كان حوالي ألف طالب يستمعون بأوامر ملكية لشروحات حول التحديات الوطنية.

عين «القدس العربي» كانت في المكان ورصدت ما تيسر.. الرئيس الأسبق طاهر المصري وقبل جلوسه شاهد طاولة الصحافيين وحضر إليهم مصافحا بكل تواضع وتحضر مبديا ملاحظة سريعة بعنوان «.. الله يستر».. بعده بدقائق حضر رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي مبتسما بثقة ومبديا ملاحظة سريعة حول وجود «مشاغبين» من الصحافيين في المكان قبل مصافحة مماثلة لمصافحة المصري.

وخلال دقائق حضر عبد الرؤوف الروابدة متجنبا مصافحة الصحافة وملقيا بعبارة سريعة وساخرة نوعا ما محذرا من إستراق السمع للطاولة المجاورة المليئة بالباشوات وكبار المسؤولين قبل أن تجلس الدكتورة ريما خلف العائدة للأضواء بقوة بين كبار المدعوين بثقة مطلقة وبصفتها رئيسة محور من محاور كلنا الأردن.

وخلال دقائق أيضا كان الوزير المخضرم للخارجية عبد الإله الخطيب يحضر للمكان ويكتفي بإشارات تحية على شكل إيماءه لمعشر الصحافيين قبل ان ينقل يافطته عن الكرسي المخصص له ويضع لافتة أخرى ثم يغرق في حديث جانبي مع مدير المخابرات العامة الجنرال محمد الذهبي قبل ان ينضم لهما المجالي.

القاعة إمتلأت بالحضور وضيوف الإجتماع هم طلبة وشبان من مختلف الجامعات والمحافظات وخلال دقائق دخل «الطاقم» العامل في مؤسسة القصر وكان واحد بينهم يخطف النظرات أكثر من غيره وهو الدكتور باسم عوض الله كبير موظفي المكتب الملكي وبهدوء جلس عوض الله بدون أي إهتمام بالأعين التي تحاول إلتهامه محبة أحيانا وعتبا احيانا وخصومة في غالب الأحيان بسبب طبيعة الحضور على مستوى النخبة.

ثم دخل الملك وألقى خطاب الإفتتاح داعيا قطاع الشباب لأول مرة إلى المساهمة في تحديد أولوياتهم الوطنية فكانت مكافحة الفساد كأولوية في رأس القائمة.

وبعد إنتهاء المراسم وقبل الإنصراف للعمل والتحاور على الطاولات صاغ الظرف الموضوعي مشهدا من طراز آخر طاقم القصر مع الملك في الداخل ووزير الخارجية يستعد ـ في الداخل ايضا ـ لإستقبال كوفي عنان في البحر الميت وشبان حائرون بين الطاولات وباشوات ورجالات دولة جلسوا في عمق المشهد الإستعراضي.

خلال دقائق كان العشرات من الشبان الصغار «يتحلقون» تلقائيا حول الروابدة حتى علق احد الصحافيين قائلا: إنظروا هذه هي الحوزة البرلمانية الأولى.. صوت الروابدة الأجش والشهير وضحكاته تتعالى وهو يجامل عشرات الطلاب كزعيم وطني وبالمقابل صدقت توقعات الصحافيين، فمن الصعب ترك الروابدة وحيدا بين هذه الأضواء الشبابية فتشكلت فورا «حلقة موازية» كان يتوسطها عبد الهادي المجالي وفيها نفس المضمون.. إبتسامات وتعليقات وطلبة صغار السن يطرحون أسئلة لا أجوبة عليها على قادة مجتمعهم الكبار.

في الأثناء كانت البلاد تنتشر بشائعات «برلمانية» حصريا تعتبر ان الحل الوحيد لمواجهة مشاكل المملكة يتمثل في ان يجلس الباشا عبد الهادي في كرسي الباشا الغائب انذاك معروف البخيت ومن يقول ذلك هم انصار المجالي والمقربون من خندقه البرلماني المحصن حيث يقال ان تأثيرات الرجل داخل البرلمان تطال على الأقل 55 نائبا. وكثيرون لا يخفون قناعتهم بان الروابدة كقطب يمثل زعامات الشمال هو الأصلح لموقع «الرئاسة» لكن فرصه تقل على قاعدة «لا تجرب المجرب» ويتردد ان تعيين نجله الوحيد عصام في موقع مهم في الديوان الملكي قد يقلص الفرص نفسها.

وجبهة الروابده تصدعت تقريبا مؤخرا فمواطنه ومنافسه كامل العجلوني وهو وزير سابق أكثر مؤخرا من الحركة ورفيقته في الكتلة البرلمانية ناريمان الروسان إنسحبت من الكتلة وبدأت بينها وبين الروابدة حرب إنتقاد وإتهام عن بعد، وبالتالي يشعر كثيرون بان جهدا يبذل لكي لا يبقى الرجل منفردا على الأقل في بؤرة «التمثيل والزعامة».

وهو وضع يواجه المجالي أيضا، فالإختلاف العلني بينه وبين مواطنه ايضا عبد المجيد الذنيبات لم يقرأه كثيرون ببراءة او على اساس الصدفة خصوصا وان الشخص الذي طلب منه «إبداء الرأي» بعد خلاف بين الرجلين خلال إجتماع ملكي هو طاهر المصري، كما ان الوزير الأسبق عوض خليفات يحاول التحرك لإظهار رمزيته كممثل لقيادات الجنوب وهي مهمة فشلت فيها على الأغلب قيادات من طراز سمير الحباشنة وتوفيق كريشان.

المفارقة جمعت المجالي والروابدة كزعيمين مناطقين مرة أخرى عبر نداء كشف الإشكال مارسه صحافي جدلي هو ناهض حتر عبر مقال دعا فيه الرجلين للتحرك كزعيمين وطنيين لملء الفراغ في خانة الزعامات الوطنية، لكن هذا النداء لن يحقق أهدافه فصاحبه كان دوما في الإتجاه المعاكس والمقصودان به لم يعودوا بتلك المكانة التقليدية.

وهذه المشاهد مجتمعة تعيد تركيب الصورة السياسية في الأردن.. قيادات الإدارة الكلاسيكية تغيب تدريجيا لصالح نخبة قيادية شابة لها طابع ليبرالي او تلبس الرداء الليبرالي وما تفعله هذه القيادات في الواقع محاولة واضحة لإستعادة «المجد القديم» وهذه المحاولة تصبح محمومة كلما تصبح اي وزارة قائمة «آيلة للسقوط».

محمد الحلايقة

عبد الرؤوف الروابدة

عبد الهادي المجالي

الأردنيون وفي مجالسهم الخاصة يتوقعون مفاجأة من العيار الثقيل على صعيد تركيبة النخبة مطلع رمضان، وحاسة «الشم» تفاعلت على نطاق واسع خلال اليومين الماضيين وإظهار «السكاكين» في وجه حكومة البخيت اصبح مسموحا حتى بالنسبة للصامتين.

وعلى ذكر الصامتين تكلم فجأة الوزير الأسبق محمد الحلايقة في صحيفة اسبوعية قائلا بأنه لا يرى في الأفق حكومة تعمل ولإن الحلايقة من الأشخاص الذين لا يشربون كأس الجرأة بالنقد فجأة كان لكلماته دلالة وإيحاء.. وحتى عوض خليفات يتقرب بأساليبه الخاصة من المحظيين في دوائر الحكم والقرار.. وحاسة الشم دفعت شخصا بمواصفات علي ابو الراغب للمراقبة فقط وللتقليل من «الطخ» على خلفائه ونفس الحاسة أقلقت زيد الرفاعي على المستقبل وأبعدت تماما مروان المعشر وأعادت قيادات الأخوان التاريخية مثل إسحاق الفرحان وعبد اللطيف عربيات إلى واجهة الضوء بالرغم من مشكلة الصراع بين الجماعة والحكومة.

عميد الأسرى الأردنيين في سجون إسرائيل: السفارة أبلغت بعض المعتقلين بانهم لم يعودوا أردنيين.. انا لن اتنازل عن «أردنيتي»

عمان ـ «القدس العربي»:

وصلت «القدس العربي» عبر لجنة الأسرى والمعتقلين من المواطنين الأردنيين في السجون الإسرائيلية رسالة خاصة لأقدم أسير أردني هو سلطان العجلوني، يؤكد فيها رفضه لمكرمة فلسطينية بمنحه جنسية فلسطينية من باب الهوية النضالية، ورفضه لمحاولات حكومية في عمان لتغيير الوضع القانوني لجنسية أردنيين موجودين في السجون الإسرائيلي. وفيما يلي النص الكامل لهذه الرسالة النادرة، التي وجهها عميد الأسرى الأردنيين سلطان العجلوني يوم الخميس الموافق 2006/9/7من سجن هداريم الصهيوني:

قضية الأسرى الأردنيين في السجون «الإسرائيلية» في طريقها إلى الحل! ليس عن طريق صفقة تبادل مع حزب الله أو حماس، وكذلك ليس بالإفراج عنهم بجهود حكومية أردنية.

الحل السحري والجذري سيكون من خلال تجريدهم من أردنيتهم، فإذا نزعنا عنهم صفة «الأردني» فلن يبقى هناك أسير أردني، وعندها لن يكون هناك قضية أسرى أردنيين ولا ما يحزنون «بكل بساطة وعبقرية» !!!

وحتى لا ألقي التهم جزافا، إليكم بعض الأدلة على ذلك.. فقد كنا ـ من خلال لجنة أهالي الأسرى ـ قد اتفقنا مع الحكومة على اعتبار كل من يحمل الرقم الوطني مواطنا أردنيا. وقد تم العمل على هذا المبدأ لسنوات عديدة، ولكن الذي حصل في الأشهر الأخيرة أن سفارتنا في تل أبيب أبلغت عددا من الأسرى أنهم لم يعودوا أردنيين! مرة بحجة أنهم يحملون هوية فلسطينية، وأخرى لأنهم عملوا في إحدى مؤسسات السلطة، وثالثة لأنهم رغبوا في البقاء بالضفة الغربية بالقرب من عائلاتهم في حال تم إطلاق سراحهم.. وغيرها، وبالفعل تقلصت قائمة الأسرى ـ الحكومية ـ وما زالت، ولكن.. بقيت هناك مشكلة عويصة أخرى تتمثل في أولئك الذين ليسوا من أصول فلسطينية «مثلي أنا شخصيا»، فما العمل مع هذا «المرمي» ابن المفرق «القحّ»؟ وجاءت الفرصة لأولئك الباحثين عنها حين قرر مجلس الوزراء الفلسطيني منحي مواطنة الشرف مع أخي عميد الأسرى اللبنانيين والعرب سمير قنطار كبادرة تكريم لكل الأسرى العرب لما قدموه من أجل فلسطين.

وحاول بعض المسؤولين في عمان استغلال هذا الأمر للترويج بأنني قد تخليت عن جنسيتي الأردنية ولسان حالهم يقول: وأخيرا.. تخلصنا من هذا المزعج المناكف! ولكنني أجهضت «فرحتهم»، وسارعت إلى الاعتذار عن قبول المكرمة الفلسطينية، واعتبرتها خطوة معنوية لا يترتب عليها أي أثر أو التزام قانوني..

إلا أن المحاولات لم تنته هنا؛ فقد بدأ التضييق علينا عبر حرماننا من زيارة الأهل ومنع الصليب الأحمر من تنظيم هذه الزيارات، ورفض تقديم الخدمة الصحية وإرسال وفد طبي أردني، حتى عندما وصلت حالتي الصحية ـ وما زالت ـ مرحلة الخطر، بل وحتى رفض تسليم ملفي الطبي لعائلتي!

والأخطر من ذلك أننا صرنا الآن أمام مساومة من نوع جديد، إما أن تحافظ على جنسيتك الأردنية فتبقى في الأسر لأننا لن نعمل على إطلاق سراحك، ولن نسمح لـ «اسرائيل» بالإفراج عنك ضمن أي صفقة تبادل «كما حصل عام 2004»، وإما أن تتنازل عن جنسيتك وتصبح فلسطينيا أو لبنانيا أو ما شئت، ثم تخرج في أول فرصة مواتية.

لقد آن الأوان لأقولها مرة وإلى الأبد، كلمة لا تقبل التأويل ولا التبديل، وليسمعها كل مسؤول سابق أو حالي أو لاحق: «أنا أردني، وسأبقى أردنيا، سواء كنت في الأردن أو الأسر أو آخر بلاد الدنيا، ولن أتنازل عن انتمائي لهذا البلد الطيب والشعب الأصيل مهما طالت سنوات الأسر أو تفاقمت الأمراض، وإذا تزايد التخاذل؛ فإنه يكفيني فخرا أن بقائي في الأسر هو دليل على أنه ما زال في الأردن من يعرف عدوه من صديقه، فاعتبروا يا أولي الأبصار».

هجمات عنيفة على الشرطة بسبب حوادث التعذيب والقتل.. وبلاغ للنائب العام ضد نائب مرشد الاخوان.. وصراع بين رجلي دين

اتهام مبارك بأنه قائد للطبقة الفاسدة.. وتوقع مقتل جمال إذا ورث الحكم.. واحتدام الخلافات بين الصحافيين.. ومعركة حول جثمان محفوظ

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك إلى الأردن، واجتمع مع الملك عبد الله الثاني للبحث في إحياء عملية السلام على المسار الفلسطيني، واستقباله وزير خارجية أسبانيا، والاستعدادات للمؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، وقيام رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف بتفقد مجمع البتروكيماويات الضخم في مدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ والذي وفر فرص عمل لمائة ألف مواطن، والاستعدادات لشهر رمضان وافتتاح المدارس والجامعات، وارسال جمعية الهلال الأحمر المصري التي ترأسها السيدة سوزان مبارك، مساعدات للفلسطينيين بلغت 830 طناً من الأرز والسكر، وحدوث فوضى وشكاوى من نقل صرف المعاشات من مكاتب البريد إلى الخزانة العامة في لاظوغلي ومشاكل الصحافة والصحافيين، والاهتمام بأحداث 11 سبتمبر في أمريكا واعتقالات الخامس من سبتمبر في مصر عام 1981. وإلى شيء مما لدينا.

الاخوان والأمن

ونبدأ بالاخوان وأمن الدولة واعلان لواء الشرطة السابق والمسؤول عن النشاط الديني بمباحث أمن الدولة في فترة معينة فؤاد علام، أنه سيرفع دعوى قضائية ضد صديقنا الدكتور محمد السيد حبيب النائب الأول للمرشد العام للاخوان المسلمين، بسبب قوله ان الاخواني كمال السنانيري لم ينتحر في السجن انما مات من التعذيب الذي مارسه ضده علام. وقد نشرت «الاهرام» يوم السبت في صفحة حوادث وقضايا التي يشرف عليها زميلنا نائب رئيس التحرير وعضو مجلس نقابة الصحافيين أحمد موسى، حديثا مع علام كان أبرز ما جاء فيه من وقائع: «المرحوم كمال السنانيري انتحر في النصف الأول من اكتوبر عام 1981 بشنق نفسه بملاءة السرير في دورة المياه بسجن طرة وما أكد ذلك ما كتبه بخط يده على حائط السجن بأنه يئس من الحياة وقرر التخلص من حياته بعد أن سيطر عليه اليأس ولم يذكر أسبابا لذلك، والذي تسلم الجثمان اثنان هما الدكتور عزمي بكر شافع نجل شقيقة زوجة السنانيري، السيدة أمينة قطب والآخر شقيقه محمد شوقي السنانيري، وأكد الاثنان ان الجثمان لم يكن به أي آثار للتعذيب وأدلوا بذلك للصحف اليومية في ذلك الوقت وما لا تعرفه جماعة الاخوان انني لم اكن مسؤولا عن متابعة هذا النشاط في هذه المرحلة نتيجة لخلافي مع مدير جهاز أمن الدولة في ذلك الوقت، المرحوم علوي زاهر الذي أبعدني عن العمل في هذا القطاع قبل هذا الحادث بسنة كاملة، وكل ما شاركت به في هذه المرحلة، انني دعيت الى اجتماع عقده وزير الداخلية النبوي اسماعيل وعرض في الاجتماع فكرة التحفظ التي كانت مقترحة على جموع من السياسيين، وقد كنت الضابط الوحيد من الحاضرين الذي عارض فكرة التحفظ بالكامل وحذرت من مخاطرها وكانت نتيجة ذلك تقليص عدد المقترح التحفظ عليهم من عشرة آلاف الى ألف وخمسمائة وستة وثلاثين شخصا ويشهد بذلك كل من السيد أحمد سرحان الذي كان مسؤولا عن أمن رئيس الجمهورية في هذا التوقيت ومحمود الجوهري الذي كان يعمل بودي غارد لرئيس الجمهورية حيث اتصلت بهما عقب الاجتماع وبصرتهما بخطورة الاجراءات المقترحة، وعندما عاد السيد حسن أبو باشا لتقلد منصب مدير مباحث امن الدولة في أواخر اكتوبر 1981 وكلفني بمتابعة هذا الملف مرة اخرى بعد حادث اغتيال الرئيس السادات وعندما وجدت ان الاخوان يشيعون فكرة اغتيال كمال السنانيري قمت باستدعاء الدكتور عزمي شافع ومحمد شوقي السنانيري، وقد تم تسجيل هذه اللقاءات بموافقتهما، وأقرا خلالها بأن جثمان السنانيري لم يكن به ثمة آثار للتعذيب، وتبين ان ما أثاره الاخوان كان بسبب سقوط السنانيري على الأرض مما تسبب في التفاف شعر لحيته بوجهه مما اثار شكوكهم في حدوث اعتداء عليه، وفي نهاية عام 1981 كان قد تقرر زيارة الرئيس مبارك الى المانيا وبعض الدول الأوروبية حيث كان بعض اقطاب الاخوان في المانيا يعدون العدة لافشال الزيارة بالتنسيق مع جماعة اربكامه، وهم فرع لجماعة الاخوان المسلمين في تركيا وتم تكليفي بالسفر الى هناك للمشاركة في اعداد الخطة الأمنية لزيارة الرئيس الى المانيا، وفي ميونيخ تحديدا، التقيت القيادي الاخواني علي محمد سيد أحمد جريشة، وقد كان مسؤولا عن المركز الاسلامي في ميونيخ، وكان يقود حملة ضد رئيس الجمهورية، وقد تم اللقاء بيننا وتمت اثارة واقعة موت السنانيري واتفقنا على أن ارسل له المستندات الدالة على صحة انتحار السنانيري وعرضت عليه فكرة قيام جماعة الاخوان باحضار أي لجنة طبية من أي جهة في العالم لاعادة تشريح جثة كمال السنانيري لبيان ما اذا كانت بها اثار تعذيب من عدمه وبعد ان ارسلت له هذه البيانات، وارسل لي هو خطابا كرر فيه انه ورموز الاخوان فحصوا الموضوع بالكامل، واقتنعوا بخطأ الادعاء بأن السنانيري مات من التعذيب وهذا الخطاب بخط يد علي جريشة موجود في جهاز مباحث أمن الدولة ومحفوظ بها حتى الآن، لكل هذه الاسباب فسوف أتقدم ببلاغ للنائب العام ضد هذه الاتهامات الظالمة والسهام الطائشة». كما نشرت «المصري اليوم» تصريحات اخرى لعلام:

وفي اليوم التالي مباشرة ـ الأحد ـ رد جريشة في «المصري اليوم» في حديث هاتفي من السعودية مع زميلينا محمود محمد ومحمد عزام قال فيه ردا على فؤاد علام:

«ما جاء في حديث فؤاد علام فرقعة اعلامية يهدف من ورائها العودة الى دائرة الضوء بعد الاستغناء عن خدماته في جهاز مباحث امن الدولة بشكل مهين، علام يظن أنني توفيت منذ فترة ولذلك قال في برنامج الحقيقة الذي يقدمه وائل الابراشي على قناة دريم انني لو كنت على قيد الحياة لكنت قدمت دليل براءته من دم السنانيري، لكنني أبشره بأنني على قيد الحياة وامتلك الدليل ومازلت انتظر قصاص الله منه ونفى ما قاله علام بأنه قد بعث رسالة تؤكد قناعته بانتحار السنانيري مؤكدا ان علام هو الذي اشرف على عملية تعذيب السنانيري ولما ضاق برفض السنانيري التعاون مع مباحث امن الدولة قام وآخرون بخنقه ثم لفقوا قصة أن السنانيري شنق نفسه، وأشار جريشة الى ان علام زاره في المانيا حيث كان يقيم بعدما تم قتل السنانيري عام 1981 موفدا من الرئيس لتأمين زيارة الرئيس الى المانيا والتوقف عن التظاهر ضد الرئيس حيث كنت قد نظمت عدة مظاهرات سار فيها آلاف الاخوان المسلمين في اوروبا وأمريكا وهتفوا ضده واعتصموا امام السفارات المصرية وكانوا يطالبون بمحاكمة قتلة السنانيري فجاء علام وقال لي: الرئيس يطلب منك بصفة شخصية تأمين الزيارة فتحدثت مع علام عما حدث، وتمكنت من الحصول على أدلة واعتراف حول ما قام به».

وفي اليوم التالي ـ امس ـ نشرت «المصري اليوم» تصريحات لفؤاد علاج أدلى بها لزميلنا صابر مشهور ردا على تصريحات علي جريشة.

«ووصف علام تصريحات «علي جريشة» أحد قادة التنظيم الدولي للاخوان المسلمين التي أدلى بها أمس لـ «المصري اليوم» بأنها «كذب» وأن صاحبها «كذاب»، ان ما ورد في هذه التصريحات من أنني التقيت جريشة في ألمانيا عقب الحادث، وأبلغته أن الرئيس مبارك يطلب منه بصفة شخصية وقف التظاهر في أوروبا خاصة أمام السفارة المصرية في ألمانيا أثناء زيارة الرئيس لها، أمر غير صحيح، لم أطلب من جريشة ذلك، ولكني أوضحت له ظروف مقتل السنانيري وأكدت له أنه انتحر بخنق نفسه داخل السجن».

وقدم فؤاد علاج بالفعل بلاغا للنائب العام المستشار عبدالمجيد محمود ضد الدكتور محمد السيد حبيب اتهمه فيه بسببه، وأنا لا أريد أن أدخل طرفا في هذه المعركة، لكن ذلك لا يمنع من أن أبدي عددا من الملاحظات.

الأولى: ان علام أكد انه كان بعيدا عن رئاسة القسم اثناء اعتقال السنانيري.

والثانية: ان واقعة مقابلته مع جريشة في ألمانيا صحيحة، لأن جريشة اعترف بها، وأصبح الخلاف هنا حول ما دار بينهما من حديث، لكن كفة علام هي الراجحة لأنه قال ان خطاب جريشة موجود في مباحث أمن الدولة، بينما ينفي جريشة ان الرسالة تحوي رأياً بانتحار السنانيري، وهي عبارة غامضة لا تنفي وجود الرسالة، وانما الخلاف على محتواها، اللهم إلا إذا زاد جريشة الأمر وضوحا، بحيث يقول بالنص ـ لم أرسل رسالة.

والثالثة: ان جريشة يؤكد انه يمتلك الدليل على ان علام قتل السنانيري بخنقه مع آخرين، لكن لم يقدمه ولا اعرف لماذا يتأخر في تقديمه حتى الآن.

والرابع: انه لا يعقل ان يطلب الأمن من جريشة تأمين زيارة مبارك لألمانيا بناء على طلبه، وهي عبارة غامضة جدا، لأن عملية التأمين تتولاها أجهزة الأمن الالمانية وعدة أجهزة أخرى مصرية، كما يحدث في زيارات رؤساء الدول، وقد يقصد جريشة الامتناع عن التظاهر، وهو ما أكده علام، وهو يحدث حتى اثناء زيارات الرئيس السابق لأمريكا حيث يوفد البابا شنودة مسؤولين يطالبون من أقباط المهجر عدم التظاهر ضد الرئيس.

وأخيرا: لابد أن أشير الى ان المستشار علي جريشة، كتب مقالات عديدة من سنوات سابقة عن وثائق في حوزته عن عهد عبدالناصر ومصروفات المؤامرات التي قام بها في كل مكان، والأجهزة المشاركة، وكلها مفبركة بصورة ساذجة وهو ما فعله في مجلة الاعتصام، ولو كان قد عرضها علي لنصحته بعرضها على محترف ليقوم بالفبركة، أما يطلب مني ذلك مقابل مبلغ محترم من المال، أخيرا، عليه أن يقدم أدلته ووثائقه التي قال انها في حوزته ما دمنا قد اصبحنا أمام جناية، ثم مالي أنا وهذا كله؟!

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا وكلام عنه اعجبني وأطربني لما فيه من صدق وحق، خاصة انه صادر عن واحد من اصدقائي وزملائي والقريب إلى قلبي، وهو أسامة سرايا رئيس تحرير «الاهرام» الذي قال يوم الجمعة ـ وأتمنى ألا أنشر في التقرير عن رئيسنا إلا مثل قوله:

«عاشت مصر اثني عشر شهرا في ظل رئيس منتخب بإرادة شعبية للمرة الأولى في تاريخ مصر الطويل، ففي شهر سبتمبر من العام الماضي، بدأت مع الرئيس حسني مبارك حقبة جديدة من تاريخنا السياسي الحديث من خلال الانتخابات الرئاسية التي جاءت تعبيرا عن روح جديدة وحراك سياسي غير معهود واجماع انعقدت عليه ارادة الأمة في مواصلة المسيرة مع رجل خاض بمصر ميادين القتال ومعارك السلام وتحريات التنمية وبقدر ما كان الحدث مهما في التاريخ السياسي المصري، فان الاشهر التي اعقبته في ظل هذه التجربة الفريدة تكتسب اهمية خاصة بحكم ما تعنيه في المستقبل السياسي للمصريين ان مؤشرات تحسن الأداء الاقتصادي والحكومي كثيرة وثابتة بشهادات دولية، ولكن عقبات كثيرة تحول دون ان تحظى هذه المؤشرات بالاهتمام من الكثيرين، ولعل أبرزها روح التشاؤم التي تجد من يغذيها دائما في الداخل والخارج، سواء من القوى السياسية الراغبة في اثارة السخط واستثمار معاناة البعض منا أو من تلك الصحف الصغيرة الراغبة في البحث عن قراء لم تجد لهم مدخلا يغريهم سوى اهالة التراب على كل انجاز وكل نجاح، لقد مضى عام تشهد الحقائق بانجازاته».

طبعا، وهل في ذلك شك؟ لا، ولذلك يحق لرئيسنا ان يقول في كلمته في الاحتفال بعيد الفلاح الذي يوافق 9 سبتمبر وهو يوم صدور اول قانون للاصلاح الزراعي بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وانعقاد المؤتمر التعاوني:

«كانت توجيهاتي دائما للحكومة بصفة عامة ولوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بصفة خاصة بالعمل الدائم على توفير المناخ والسياسات الملائمة لكي يستمر قطاع الزراعة في زيادة الانتاجية والانتاج وحصول المزارعين على اسعار مجزية لمنتجاتهم في ظل نظام تسويقي تنافسي حر، وبالتالي زيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، وركز برنامج الانتخابي على ثلاثة مبادىء أساسية لتطوير التعاونيات، أولا تحقيق الاستقلالية، وثانيا تطوير القدرات المالية للتعاونيات وثالثا: تمكين التعاونيات من التوسع والتطوير».

وقد ألقى كلمة الرئيس نيابة عنه وزير الزراعة ورجل الأعمال أمين أباظة وهكذا تكون البرامج.

وهذا هو الكلام الوحيد الذي يجب على مثلي ان يشير إليه، ويتجاهل غيره من الأكاذيب التي يسود بها البعض صفحات الصحف من امثال من تبرأت من زمالته وصداقته من مدة طويلة وهو المدعو محمد حماد نائب رئيس تحرير جريدة «العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي اصبحت فيه مجرد عضو قاعدي، وسأتركه ان شاء الله ما لم يمنع حماد من أن يقول في عموده البائس ـ سؤال بريء ـ والسؤال والبراءة منه براء:

«مشكلة مصر الحقيقية انها مصادره في جعبة الحاكم منذ زمن طويل، واخراج مصر من جعبة الحاكم يعني ان تحدد بنفسها مدة حكمه، لا أن يمد الحاكم لنفسه الى ما لا نهاية ويفتح المجال لأن يرثه ابناؤه في حكمها، ما يدفعنا الى تعديل الدستور ان النظام السياسي في مصر مهدد بالتحول القسري الى نظام وراثي يعتمد حكم العائلة في الواقع رغم نصوص الدستور التي جعلت الرئيس يحلف بأحلف الايمان على ان يحافظ مخلصا على النظام الجمهوري».

المعركة حول نجيب

وإلى المعركة حول أديبنا الراحل نجيب محفوظ والقضية التي اثارها زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في «المصري اليوم» عن قيام امن الرئاسة بالتحفظ على جثمان محفوظ في مستشفى الشرطة وتمرير أجهزة الكشف عن المفرقعات على جثمانه خوفا من أن يضع الارهابيون فيه قنابل تنفجر اثناء تشييع جنازته الرسمية، وقال مجدي أمس:

«× أمس الأول، تلقيت العديد من مكالمات القراء تسألني: ماذا كان رد رئاسة الجمهورية أو أي جهة أخرى على ما كتبته حول قيام أجهزة امن الرئاسة بالكشف على جثمان الأديب الراحل نجيب محفوظ عقب الوفاة مباشرة، للتعرف على وجود متفجرات بداخلها من عدمه، وذلك لتأمين موكب الرئيس حسني مبارك في الجنازة العسكرية التي اقيمت للأديب الراحل امام جامع آل رشدان بمدينة نصر، وكان ردي: لم أتلق أي رد ولم تصلني أي اجابة، ولم تخبرني «المصري اليوم» بأي اتصالات أجريت معها، وكانت الدهشة والاستغراب هما رد فعل كل من اتصل بي، ان تجاهل الرد على ما نشر، ربما يعني أحد احتمالين.

الأول: ان الجهات المعنية بالرد تعرف أن ما نشر صحيح، وبالتالي فما هو المبرر الذي ستقوله في ردها؟

هل ستقول ان موكب رئيس الجمهورية أهم من مراعاة حرمة الموتى، حتى ولو كانوا في قيمة ومكانة نجيب محفوظ؟

الاحتمال الثاني: تجاهل النشر تماما، وهي السياسة التي درج عليها الحكم في مصر، بدعوى أن الناس سرعان ما ستنسى، وأنا أرجح الاحتمالين معا، لكنني لا أعتقد ان واقعة مثل هذه يمكن نسيانها، وهذا جزء من الانهيار الاخلاقي الذي تعيشه الصحافة والذي يبدو لي انه من المستحيل علاجه بشكل سليم بعيدا عن مناقشة الانهيار الاخلاقي والسياسي والاجتماعي الذي تعيشه مصر وتعاني منه منذ سنوات».

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين حيث لا يزال زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» يخوض معاركه الغامضة التي لا يوضحها ضد بعض زملائه في الجريدة وخارجها، فقال في عموده اليومي ـ مختصر ومفيد ـ الذي يوقعه باسم المصري يوم السبت:

«× الأمانة مسؤولية كبرى وخائنها يستحق الاحتقار تماما كما يستحق الذي يحافظ عليها الاحترام.

× الجواسيس انتشروا في كل مهنة، في الطب والمحاماة والهندسة والصحافة والثقافة لكن للأسف، معظمهم فاشلون وينكشفون بسرعة.

× كتبت قبل ذلك في هذا المكان ان الذي يبيع زميله بثمن بخس، أو لمجرد التشفي هو انسان ضعيف، القوة تكمن في المواجهة وأنا شخصيا قادر على أن أجلب حقي ولو من بطن الحوت».

× ما هذه المعلومات؟ وهل هناك حقوق في بطون الحيتان؟!

المهم، أن جحا قال في نفس اليوم في بروازه بـ«الأحرار»:

«طالب رؤساء تحرير الصحف القومية بتفعيل ميثاق الشرف الصحافي، أما نحن فاننا نطالبهم بتفعيل ميثاق الشرف الوطني».

ونتحول إلى «الكرامة» وزميلنا وصديقنا رئيس تحريرها المشارك الذي شن هجوما عنيفا على رؤساء تحرير الصحف الحكومية بقوله عنهم في عموده ـ لوجه الوطن:

«هل من مغزى سياسي لحملة القماقم ضد جريدة «الكرامة»؟ وهل من صلة للحملة الساقطة المتدنية بجملة التعديلات الدستورية المرتقبة في «خريف التوريث» الزاحف؟!

الجواب ـ بالتأكيد ـ نعم، لاحظ ـ أولا ـ أسماء المشاركين في الحملة المشبوهة، فلم تدر حملة ضد صحيفة معارضة في العقود الثلاثة الأخيرة كما حدث ويحدث مع «الكرامة»، التوجيه المركزي فيها ظهر، وتنسيق الأدوار ملحوظ، والمبدأ الحاكم: أفعل ما تؤمر، وليست صدفة أن يتسابق اليها من يسمون برؤساء تحرير الصحف القومية فهؤلاء يعرفون ـ كما تعرف ـ أن الصحف إياها ليست قومية ولا يحزنون، وأنها صحف حكومية تدار بالأمر المباشر، ويعرفون ـ كما تعرف ـ أنهم لا يمثلون الكتلة الغالبة ولا الكتلة المغلوبة من الصحافيين المصريين وأتحدى أياً منهم أن يرشح نفسه في انتخابات نقابة الصحافيين، وهم يعرفون ـ كما تعرف ـ حقيقة أقدارهم وأوزانهم الأخف من ذرة هواء، ويعرفون أنهم ينفذون أوامر الذي عينهم، ويعرفون تواضع قدراتهم المهنية وتواضع الأسماء، ويعرفون أن الذي نفخ في الأسماء ليس سوى ريح الأب الذي في لاظوغلي أو في لجنة جمال مبارك».

وإلى «المسائية» يوم الاثنين ـ حكومية ـ وزميلنا حسن الرشيدي رئيس حريرها ومهاجمته المسؤولين واتهامهم بأنه سبب للتدهور الذي حدث، قائلا:

«بعض الصحف المستقلة أو الخاصة قد أثرت بالفعل التجربة الديمقراطية وساهمت في حراك شارع الصحافة، والقيام بدور ايجابي فعال في الكشف عن الفساد، والمحسوبية، والصفقات المشبوهة، ولكن بعض الصحف انزلقت الى الهواء، والابتزاز، والميل الدائم الى التجريح والسب والتخصص في الشتائم، والتطاول بسبب وغير سبب وكأن من يحررها «شلة» تجلس في «غرزة» مخصصة للمساطيل، ومدمني المخدرات والإجرام، ولكن ما الذي ساعد على استمرار هذه الصحف الصفراء، أو نشرات الابتزاز؟ الحكومة نفسها، ساعدت على بقائها، لأنها تتعمد اخفاء الحقائق عن الصحف المحترمة، وتقف سلبية أمام المفسدين، الذين استشروا في المجتمع، وتساهم في تضخم وتوحش السماسرة الذين استشروا بقوت الشعب.

بعض كبار المسؤولين في الدولة، ساهموا في هذه الظاهرة السيئة، لأنهم «متورطون» في أعمال فساد، فوقعوا فريسة في أيدي بعض بلطجية الصحافة الصفراء.

من حق الصحافي، أن ينتقد أي مسؤول مهما كان موقعه، ومن حقه، أن يعبر برأي حر عن أعمال ومواقف الدولة ورئيس الجمهورية نفسه، ولكن في إطار الموضوعية بعيدا عن الإسفاف أو استخدام ألفاظ مشينة تسيء لهيبة المنصب الرفيع».

معارك وردود

وإلى المعارك وسنخصص موضوع المعارك اليوم لقضايا الشرطة، ففي «أهرام» نفس اليوم قال زميلنا سيد علي في عموده الاسبوعي الحيوي ـ ببساطة ـ الذي يتكون من عدة فقرات:

«×ما فعله حمزة البسيوني في عشرين عاما قام به نقيب الزعفرانة في عشرين دقيقة فقط.

×× أخشى أن يأتي يوم يصبح فيه الشعار إياه، الشرطة في خدمة الشعب على قفاه وأعضاء أخرى».

بينما كان رسم زميلنا وصديقنا والفنان حلمي التوني الذي تنشر له «الاهرام» رسما يوميا في صفحتها العاشرة عن بريء من بني مزار، وبجانبه كتب حلمي على لسانه:

«أنا محمد علي متهم بني مزار الشهير بالمختل عقلياً، كان نفسي أخدم واطلع مذنب، لكن معلش، طلعت بريء ان شاء الله أخدمكم في قضية تانية».

وإلى «وطني» ورئيس تحريرها زميلنا يوسف سيدهم الذي قال عن مأساة الشاب أمجد الذي تعرض للتعذيب على يد ضباط وأفراد كمين الشرطة في طريق الزعفرانة وقرار وزير الداخلية بإحالتهم للاحتياط وتقديمهم لمحكمة عسكرية:

«رد فعل وزير الداخلية جاء حاسماً ونرجو أن يكون عقاب الضابط المنفلت رادعا له ولأمثاله من ضباط الشرطة في شتى القطاعات الأمنية، لكن الحقيقة ليست بالبساطة التي تحدث عنها بيان وزارة الداخلية، فرد الفعل لم يأت على اثر شكوى المواطن لكنه جاء على اثر فضح الإعلام للتفاصيل المذهلة التي انطوت عليها شهادته، كما أن هذه الحادثة ليست نموذجا لتصرفات فردية على الاطلاق، بل هي سمة سائدة ونمط معروف ـ ومرفوض ـ لسلوكيات وتصرفات الكثير من رجال الشرطة وأداة كريهة لا يترددون في اللجوء اليها للتنكيل بالمواطنين سواء الخارجين على القانون منهم أو حتى الأبرياء الذين يحتجون على أساليب القهر والتعالي التي تمارس عليهم من جانب رجال الشرطة. هذه الصورة يعيشها المواطن المصري في الشارع وفي أقسام الشرطة وفي «كمائن المرور» على الطرق وفي كل مرة يتقاطع مساره مع الاجهزة الامنية، حتى اصبحت الثقافة السائدة أن من يتسلح بمعارف وصداقات من رجال الشرطة يستطيع حمية نفسه من بطشهم، أما من لا يستطيع ذلك فله الله!!! أين مجلسنا القومي «الموقر» لحقوق الانسان في كل ما حدث ويحدث؟! أليس منوطا به حماية حقوق الانسان المصري والذود عن كرامته؟ انني اقترح النظر في أمر وضع ممثل لهذا المجلس في كل قسم شرطة وفي كل نقطة مرور وفي كل كمين أمني وفي كل مركز مباحث ليذود عن حقوق الانسان المصري وكرامته ضد استباحتها في هذه الأماكن، هل هذا الاقتراح عسير التطبيق؟ إذا أردنا كبح جماح الدولة البوليسية وإعلاء كرامة الإنسان المصري، فقد آن الأوان لتطبيقه».

أما «صوت الأمة» ـ فقد خصصت معظم تحقيقاتها عن عمليات التعذيب وما أسمته تلفيق الاتهامات للأبرياء، وشددت من حملتها الضارية ضد الشرطة، وطالبت بمحاكمة وزير الداخلية ووضعت له صورة خلف القضبان، وقال رئيس تحريرها التنفيذي زميلنا وائل الأبراشي:

«في قضية بني مزار ضبطت السلطة متلبسة بفضيحة سياسية وأخلاقية وقانونية، ولو كنا في دولة مؤسسات لأقيلت الحكومة بسبب هذه الفضيحة ولقدم وزير الداخلية ومساعدوه وضباطه الى المحاكمة، خاصة أنهم خرجوا علينا مبتهجين معلنين التوصل الى الجاني الحقيقي في مذبحة بني مزار، وزير الداخلية أعلن ذلك بنفسه، أعلنوا انتصارهم وصرخوا: الأمن في مصر بخير وكله تمام ولا تنساقوا وراء الصحف المغرضة «يقصدوننا» على اعتبار اننا ومنذ اللحظة الأولى شككنا في أن يكون محمد عبداللطيف هو بطل المذبحة استنادا الى أدلة منطقية وموضوعية، ثم اننا نعرف ان هذا هو أسلوب الداخلية في تلفيق القضايا حتى لا يتهم قادة الأمن بالتقصير والفشل، خاصة أن المذبحة كانت مخيفة ومفزعة وصادمة، أهم ما كشفته فضيحة بني مزار أيضا أن تلفيق القضايا وتعذيب المواطنين ليسا أخطاء فردية يتورط فيها بعض الضباط ولكنهما يشكلان معاً منهجا أمنيا سائدا يتعلمه طلبة الشرطة ويتلقنه الضباط يومياً.

دأب النظام بكل أجهزته على الهجوم على الصحافة المشاغبة واتهامها زيفا بأنها تروج للأكاذيب ويطالبون بمحاكمتها وعقابها، وهاهي الحكومة تضبط متلبسة بالأكاذيب، فمن يحاسبها ومن يعاقبها، فضيحة بني مزار تتطلب فتح كل ملفات تلفيق القضايا للأبرياء وتعذيب المواطنين تمهيدا لمحاكمة كل المتورطين فيها بدءا من وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي ومرورا بضباطه وانتهاء بمؤسسات الدولة التي تتستر على ـ وتحمي ـ استبداد أجهزة الشرطة».

الساخرون

وأخيرا إلى الساخرين، وأود الإشارة الى ان معظم الصحف بدأت من فترة الاهتمام بالمواد الفكاهية ودخلت في منافسات شرسة في هذا المجال، كما بدأ عدد من الصحافيين والكتاب يتحولون للكتابة الساخرة، ففي ملحق النهارة اجازة، وصفحة هذه الدنيا التي يشرف عليها زميلنا حسين عبدالواحد، كان فيها ثلاثة رسوم كاريكاتيرية لزميلنا هاني شمس، الاول لشاب يتقدم لوالد الفتاة التي يحبها ويريد ان يخطبها ويحمل شنطة وعلبتين ويقول للوالد:

«عرض خاص يا عمي المهر طقم اقلام، عليه طقم مفكات هدية».

والكاريكاتير الثالث لشاب يقول لوالد خطيبته:

«ياعمي حضرتك بالشقة والعروسة، وأنا بالمجهود والعيال بالنص».

اما الجريدة نفسها فقد بدأت في نشر كاريكاتيرات بالصفحة الأخيرة افكارها لزميلنا حازم والرسوم لهاني شمس، وهي بذلك تحاول ان تملأ الفراغ الذي تركه كل من كاتبنا الساخر الكبير احمد رجب والرسام الموهوب مصطفى حسين، اللذان كانا يقدمان كاريكاتير أخبار اليوم. الفكرة لأحمد والرسوم لمصطفى بعد ان حدث بينهما خلاف من مدة، المهم ان الرسوم كانت عن الياميش والمدارس وأحدها لمحل بلح ورجل يقول لامرأة: محل هايل تشتري كيلو بلح تاخدي هدية قارعة بعناوين كل موائد الرحمن».

وكاريكاتير آخر لزوج يعاتب زوجته بقوله امام الدكان: «ياهانم ما يصحش كده وأنا واقف تقولي للبياع عاوزه جوز».

كما قال زميلنا محمد عمر في بروازه ـ أحلى كلام:

«اركب بجنيه واترك لأولادك ثلاثين ألف جنيه فورا، عار الخدمة الجديدة التي تقدمه هيئة السكة الحديد كأفضل استثمار للمواطنين.

ومن «اخبار اليوم» الى مجلة «أكتوبر» ونائب رئيس تحريرها الساخر محسن حسنين وفقرتين من فقرات عموده ـ آخر كلام ـ هما:

«عيب قوي ان ينتقد البعض حكومتنا الاليكترونية بعد تكرار حوادث القطارات واكتشاف ان المعداوي اللي من ايام فحت البحر هو اللي بينظم حركة القطارات، ياجماعة عيب هي حكومتنا الالكترونية هاتعمل ايه وللا ايه؟

تعمل بطاقات ذكية لدخول دورات المياه العامة وللا تنظم سير القطارات الكترونيا، بالتأكيد دخول بيت الراحة أهم، وللا انتم ليكم رأي تاني.

×× ازاي امريكا بجلالة قدرها اللي رصدت ماركة الفانلة الداخلية لبن لادن، مش عارفة تقبض عليه؟ ياسيدي السبب بسيط جدا، وهو ان بن لادن قلع الفانلة من زمااان».

ومنه لزميلنا وصديقنا عصام كامل مدير تحرير «الأحرار» وقوله يوم الأحد عن هكذا حكومة:

«اضراب سبعين معتقلا عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم رغم قرارات الافراج، وهذه الواقعة تؤكد ان الناس في مصر لا يحمدون للحكومة ما تنفقه عليهم في المعتقلات».

صحيح.. شعب نمرود لا يستحق الاحسان.